الحدود البهية في القواعد المنطقية

تأليف

العلامة الشيخ حسن بن محمد المشاط المكي

المدرس بالمسجد الحرام

(١٣١٧ — ١٣٩٩)

تقديم تمهيد

الأستاذ الدكتور عبد الوهاب بن إبراهيم أبو سليمان

الناشر

الشيخ أحمد بن حسن المشاط

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد سيد الأنبياء والمرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين. وبعد فهذه حدود في فن المنطق جمعتها للقاصرين مثلي[1] على طريقة السؤال والجواب، راجيًا بها الثواب من الغني الوهاب، وبه استعنت وعليه توكلت فقلت:

س: ما تعريف علم الميزان على أنه آلة؟

ج: هو آلة قانونية تعصم مراعاتُها الذهن عن الخطأ في الفكر.

س: ما هي الآلة؟

ج: هي الواسطة بين الفاعل ومُنْفَعله في وصول حصول أثره إليه، كالمنشار للنجار؛ فإنه واسطة بينه وبين الخشب في وصول أثره إليه.

س: ما هو القانون؟

ج: هو أمر كلي ينطبق على سائر جزئياته، لتعرف أحكامها منه، ويرادفه القاعدة، والضابط، والأساس، كقولنا: «الموجبة الكلية لا تنعكس

---

(١) هذا من قبيل تواضع العلماء، وقد كان المؤلف رحمه الله جمّ التواضع للكبير والصغير، للعالم وطالب العلم.

إلاَّ جزئية»، حتى تعرف أن قولنا: «كلُّ إنسان حيوان» عكسه «بعض الحيوان إنسان».

س: ما هو الذهن؟

ج: هو القوة التي بها اكتساب المعلومات التصورية والتصديقية.

س: ما هو الفكر؟

ج: هو حركة النفس في المعقولات. وحركتها في المحسوسات تخييل.

س: ما تعريف المنطق على أنه علم؟

ج: هو علم يعرف به كيفية الانتقال من أمور حاصلة في الذهن لأمور مستحصلة، مثال ذلك: إذا أردنا تحصيل معرفة الإنسان، وعرفنا الحيوان، والناطق، فهما حاصلان في الذهن، فكيفية الانتقال بهما إلى معرفة الإنسان أن تقدم الحيوان وتؤخر الناطق، فتقول: «الإنسان حيوان ناطق».

س: ما موضوع المنطق؟

ج: موضوعه: المعلومات التصورية والتصديقية من حيث الإيصال إلى مجهول تصوري، أو تصديقي.

س: ما هو الموضوع؟

ج: موضوع كل فن ما يبحث فيه عن عوارضه الذاتية له، داخلاً في تكوين الماهية والذاتية المستندة إلى ذات المعروض.

س: ما استمداده؟

ج: استمداده من العقل.

س: ما حكم تعلمه؟

ج: ما كان منه خاليًا عن الفلسفة وأفكار الحكماء الكفرية فلا خلاف في جواز تعلمه كهذه الرسالة، ومنظومة العلاَّمة الأخضري؛ بل تتأكد معرفته للرد على أهل الشبه والشكوك الذين يطعنون في دين الإسلام. أما ما كان مخلوطًا بالكفريات فيمنع ولا يجوز خصوصًا لضعاف الطلبة.

س: ما تعريف التصور؟

ج: هو حصول صورة الشيء في الذهن بلا حكم؛ كتصور الإنسان، وتصور معنى الصلاة، والصوم.

س: ما تعريف التصديق؟

ج: هو حصول صورة الشيء في الذهن مع الحكم، كالحكم بأن العالم حادث، وكالحكم على الصلاة بالفرضية أو السنية.

س: ما الحكم؟

ج: هو إيقاع النسبة أو انتزاعُها[1].

س: ما فائدة هذا الفن؟

ج: فائدته عصمة الذهن عن الخطأ في الفكر عند مراعاة قواعده.

س: لم سمي هذا الفن بذلك؟

ج: سمي بذلك لأنه يطلق بالاشتراك على: التكلم، وعلى إدراك

---

(١) بمعنى نفيها.

الكليات، وعلى قوتها، فهو يقوي الأول، ويعطي الثاني إصابة، والثالث كمالاً.

س: عن أي شيء يبحث في هذا الفن؟

ج: يبحث فيه أولاً وبالذات عن المعاني، لكن لما كانت المعاني لا تدرك بدون الألفاظ بحثوا عن الألفاظ وقدموها.

❊ ❊ ❊

مبحث الألفاظ

س: ما تعريف الدلالة؟

ج : هي كون الشيء بحالة بحيث يلزم من العلم به العلمُ أو الظنُّ بشيء آخر، أو من الظن به الظن بشيء آخر، ويسمى الأول دالاً، والثاني مدلولاً، كدلالة انشقاق القمر، وتسبيح الحصى، ونبع الماء على صدق دعوى نبينا ﷺ.

س: إلى كم تنقسم الدلالة؟

ج : تنقسم إلى لفظية وغير لفظية، وكل منهما إما وضعية، أو عقلية، أو طبعية، فالمجموع ستة.

س: ما الدلالة الوضعية؟

ج : هي ما تكون بواسطة الوضع. مثال اللفظية: دلالة الإنسان على الحيوان الناطق. ومثال غير اللفظية: دلالة المنارة على المسجد، والمحراب على القبلة.

س: ما هي الدلالة العقلية؟

ج : هي ما تكون بواسطة اقتضاء العقل. مثال اللفظية: دلالة التكلم من وراء الجدار على حياة المتكلم. ومثال غير اللفظية: دلالة الدخان على النار.

س: ما هي الدلالة الطبعية؟

ج: هي ما تكون بواسطة اقتضاء الطبع. مثال اللفظية: دلالة أخْ، أخْ على وجع الصدر. ومثال غير اللفظية: دلالة حمرة الوجه على الخجل، وصفرته على الوجل.

س: ما المعتبرة من هذه الأقسام؟

ج: المعتبرة هي الدلالة اللفظية الوضعية لحصول الإفادة والاستفادة بها، بخلاف العقلية والطبعية لاختلافهما باختلاف الطبائع والأفهام.

س: إلى كم تنقسم اللفظية الوضعية؟

ج: تنقسم إلى ثلاثة أقسام: مطابقة، وتضمن، والتزام.

س: ما دلالة المطابقة؟

ج: هي دلالة اللفظ على تمام ما وضع له، كدلالة الإنسان على الحيوان الناطق، وكدلالة لفظ الصلاة على تمام ما وضع لها في الشرع من الأركان المعلومة.

س: لِمَ سميت بالمطابقة؟

ج: سميت بذلك لمطابقة اللفظ للمعنى الموضوع له، مأخوذة من قولهم طابق النعل النعل، إذا توافقا.

س: ما دلالة التضمن؟

ج: هي دلالة اللفظ على جزءِ ما وضع له، كدلالة الإنسان على الحيوان، أو على الناطق، وكدلالة الصلاة على الركوع أو السجود.

س: ما شرط دلالة التضمن؟

ج: شرطها أن يكون للمعنى الموضوع له جزء.

س: لم سميت بالتضمن؟

ج: سميت بذلك لأن اللفظ يدل على المعنى في ضمن الموضوع له.

س: ما دلالة الالتزام؟

ج: هي دلالة اللفظ على الخارج اللازم، كدلالة الإنسان على قابل العلم، وكدلالة لفظ الصلاة على الطهارة، واستقبال القبلة، وستر العورة.

س: لم سميت بالالتزام؟

ج: سميت بذلك لأن اللفظ الخارج لازم لما وضع له.

س: كم اللوازم؟

ج: اللوازم ثلاثة:

لازم ذهنًا وخارجًا معًا، كالزوجية للاثنين، والشجاعة للأسد.

ولازم ذهنًا فقط: كالبصر للعمى.

ولازم في الخارج فقط: كالسواد للغراب، والزنجي، والبياض للثلج.

وكل من هذه الثلاثة إما بيِّن، أو غير بيِّن، والأول إما بيِّن بالمعنى الأخص، وإما بيِّن بالمعنى الأعم.

س: ما اللازم البيِّن بالمعنى الأخص؟

ج: هو الذي يلزم من تصور الملزوم تصور اللازم ككون الاثنين ضعف الواحد.

س: ما اللازم البيِّن بالمعنى الأعم؟

ج : هو الذي لا بدَّ من تصور الملزوم واللازم في الجزم باللزوم بينهما، كالانقسام بمتساويين للأربعة.

س: ما المعتبر في دلالة الالتزام من هذه الأقسام؟

ج : المعتبر هو اللزوم الذهني البيّن بالمعنى الأخص سواء وجد معه اللزوم الخارجي أم لا.

س: لِمَ لمْ يشترطوا في دلالة الالتزام اللزوم الخارجي؟

ج : لأنهم لو اشترطوا ذلك لوجد المشروط أي دلالة الالتزام بدون الشرط في دلالة العمى على البصر فيهما في الخارج.

س: كم قسمًا للفظ؟

ج : قسمان: مفرد، ومركب.

س: ما تعريف المفرد؟

ج : هو الذي لا يراد بالجزء منه دلالة على جزء معناه، ويدخل فيه أربعة أقسام:

الأول: ما لا جزء للفظه، كهمزة الاستفهام.

الثاني: ما لا جزء لمعناه، كلفظ خالد عَلَمًا.

الثالث: ما له جزء ذو معنى لا يدل على جزء معناه كعبد الله علمًا.

الرابع: ما يدل جزء اللفظ على جزء معناه لكن الدلالة فيه غير مقصودة، كحيوان ناطق علمًا.

س: ما تعريف المركب؟

ج: هو الذي يراد بالجزء منه دلالة على جزء معناه، كغلام زيد، فإن معناه: ذات موصوفة بالغلامية منسوبة لزيد.

س: ما المراد بالإرادة؟

ج: هي الإرادة الجارية على قانون اللغة، حتى لو أراد أحد بألف إنسان معنى لا يلزم أن يكون مركبًا.

س: إلى كم ينقسم المفرد؟

ج: ينقسم إلى كلّي، وجزئي.

س: ما تعريف الكلّي؟

ج: هو الذي لا يمنع نفس تصور مفهومه وقوع الشركة فيه، كالإنسان، وكالمصلي، والصائم.

س: ما تعريف الجزئي؟

ج: هو الذي يمنع نفس تصور مفهومه وقوع الشركة فيه، كزيد، وصلاة الظهر، وصوم رمضان.

س: ما وجه تسمية الكلي كليًا، والجزئي جزئيًا؟

ج: وجهها: أن المعنى الكلي كالإنسان جزء من المعنى الجزئي كزيد، لاشتماله على الإنسانية والمشخصات، والمعنى الجزئي كل بالنسبة إليه، فنسبوا الكل كزيد إلى جزئه وهو الإنسان، فقالوا جزئي، ونسبوا الجزء الذي هو الإنسان إلى كله وهو زيد فقالوا كليٌّ.

س: ما هو الكل؟

ج: هو الحكم على مجموع الأفراد من حيث هو مجموع، نحو: بنو تميم يحملون الصخرة العظيمة.

س: ما هي الكلية؟

ج: الكلية: الحكم على كل فرد من أفراد العام بحيث لا يبقى منه فرد نحو كل رجل يشبعه الرغيف.

س: ما هو الجزء؟

ج: هو ما تركب الكل منه كالخمسة فإنها جزء من العشرين.

والجزئي تقدم، أمَّا الجزئية فهي الحكم على بعض الإفراد.

* * *

مبادىء التصورات (الكليات الخمس)

س: إلى كم ينقسم الكلّي؟

ج: ينقسم إلى قسمين: ذاتي وعرضي.

س: ما تعريف الذاتي؟

ج: هو الذي يدخل في حقيقة جزئياته كالحيوان والناطق.

س: إن قلت يخرج من هذا التعريف النوع لأنه تمام حقيقة جزئياته لا داخل فيها.

ج: قلت: الذاتي يطلق بالاشتراك على ما يكون داخلاً وعلى ما لا يكون خارجًا، والمراد بالدخول في التعريف عدم الخروج فيدخل النوع.

س: ما تعريف العرضي؟

ج: هو الذي لا يدخل في حقيقة جزئياته كالضاحك للإنسان.

س: إلى كم ينقسم الذاتي؟

ج: ينقسم إلى ثلاثة أقسام: جنس ونوع وفصل.

س: إلى كم ينقسم العرضي؟

ج: ينقسم أولاً إلى لازم ومفارق، ثم كل منهما إلى عرض خاص

وعرض عام، فانحصرت الكليات في الخمس، جنس، فصل، نوع، عرض خاص، عرض عام.

س: **ما دليل الحصر؟**

ج: دليله: أن الكلّي إذا نسب لأفراده المحققة في نفس الأمر لا يخلو: إما أن يكون عين حقيقة تلك الأفراد وهو النوع، أو جزء حقيقتها. فإن كان تمام المشترك بين شيء منها وبين بعض آخر فهو الجنس، وإلّا فهو الفصل. ويقال لهذه الثلاثة ذاتيات، أو خارجًا عنها. ويقال له العرض.

فإما أن يختص بأفراد حقيقة واحدة، أو لا يختص. فالأول: هو العرض الخاص، والثاني: هو العرض العام.

س: **ما تعريف الجنس؟**

ج: هو المقول على كثيرين مختلفين بالحقائق، في جواب: ما هو؟ كالحيوان بالنسبة للإنسان والفرس.

س: **إلى كم ينقسم الجنس؟**

ج: ينقسم إلى قسمين: قريب وبعيد.

س: **ما تعريف الجنس القريب؟**

ج: هو ما كان الجواب عن الماهية وعن بعض ما يشاركها فيه هو الجواب عنها وعن البعض الآخر كالحيوان.

س: **ما تعريف الجنس البعيد؟**

ج: هو ما كان الجواب عن الماهية وعن بعض ما يشاركها فيه غير الجواب عنها وعن البعض الآخر كالجسم للإنسان.

س: كم مراتب الأجناس؟

ج: مراتبها أربعة: سافل، ومتوسط، وعال، ومنفرد؛ وذلك لأن الجنس لا يخلو إما أن يكون داخلاً في سلسلة الأجناس أوْ لا. والأول لا يخلو: إما أن يكون أعم الأجناس وهو العالي، ويسمى جنس الأجناس، كالجوهر، أو أخصها وهو السافل، كالحيوان، أو أعم من السافل وأخص من العالي وهو المتوسط، كالجسم النامي، والجسم المطلق. والثاني: أي الذي لم يكن داخلاً في السلسلة: وهو الجنس المفرد، كالعقل، إن قلنا: إن الجوهر ليس بجنس له بل يكون عرضًا عامًا؛ لئلا يتحقق جنس أعم منه.

س: ما تعريف النوع؟

ج: هو المقول على كثيرين متفقين بالحقيقة في جواب ما هو كالإنسان.

س: إلى كم ينقسم النوع؟

ج: ينقسم إلى قسمين: نوع حقيقي، ونوع إضافي، وتقدم تعريف الحقيقي.

س: ما تعريف النوع الإضافي؟

ج: هو كل ماهية يقال عليها وعلى غيرها جنس في جواب ما هو قولاً أوَّليًا كالحيوان.

س: كم مراتب الأنواع؟

ج: أربعة: عال، ومتوسط، وسافل، ومنفرد؛ لأنه لا يخلو: إما أن يكون داخلاً في سلسلة الأنواع، أوْ لا.

فإن كان الأول، فإما أن يكون أعم الأنواع الواقعة في تلك السلسلة

وهو العالي، كالجسم المطلق، أو أخص الأنواع وهو النوع السافل، كالإنسان، وسمي هذا نوع الأنواع. أو أعم من السافل وأخص من العالي، كالحيوان، والجسم النامي، ويسمى متوسطًا. وإن كان الثاني: أي لم يكن داخلاً في تلك السلسلة فهو المسمى: بالنوع المفرد كالعقل، إن قلنا: إن الجوهر جنس له.

س: ما تعريف الفصل؟

ج: هو كلي يقال على الشيء في جواب أي شيء هو في ذاته، كالناطق فإنه ميّز الإنسان عما يشاركه في الحيوانية.

س: إلى كم ينقسم الفصل؟

ج: ينقسم إلى قسمين: قريب، وبعيد.

س: ما تعريف القريب؟

ج: هو الذي يميز الشيء عما يشاركه في الجنس القريب، كالناطق للإنسان.

س: ما تعريف الفصل البعيد؟

ج: هو الذي يميز الشيء عما يشاركه في الجنس البعيد كالحساس للإنسان.

س: ما تعريف العرض اللازم؟

ج: هو ما يمتنع انفكاكه عن الماهية، كالضاحك بالقوة للإنسان.

س: ما تعريف العرض المفارق؟

ج: هو ما لا يمتنع انفكاكه عن الماهية كالضاحك بالفعل للإنسان.

س: ما معنى القوة؟

ج: هو إمكان الحصول.

س: ما معنى الفعل؟

ج: هو الحصول في وقت من الأوقات.

س: ما تعريف العَرَض الخاص؟

ج: هو ما يختص بحقيقة واحدة في جواب: أي شيء هو في عرضه؟ كالضاحك بالفعل أو بالقوة للإنسان.

س: ما تعريف العرض العام؟

ج: هو ما يقال، أي: يحمل على ما فوق حقيقة واحدة قولاً عرضيًا كالماش.

س: ما تعريف الحمل؟

ج: هو اتحاد المتغايرين ذهنًا في الخارج، وينقسم إلى: حمل مواطأة، وحمل اشتقاق.

س: ما تعريف حمل المواطأة؟

ج: هو إثبات أمر لأمر بلا واسطة شيء، وهو المعتبر عندهم، كحمل العلم على المنطق في قولك المنطق علم، والحمل في قولهم: «الإنسان إنسان» حمل اعتباري فافهم.

س: ما تعريف حمل الاشتقاق؟

ج: هو إثبات أمر لأمر بواسطة شيء كحمل العلم على زيد في قولك «زيد علم».

س: إلى كم تنقسم الخاصة؟

ج: تنقسم إلى قسمين: خاصة شاملة لجميع ما هي خاصة له، كالكاتب بالقوة للإنسان، وخاصة غير شاملة لجميع أفرادها، كالكاتب بالفعل للإنسان.

س: بم نفرق بين الذاتي والعرضي؟

ج: نفرق بينهما بثلاثة أوجه:

الأول: أن الذاتي هو الذي لا يمكن فهم الذات بدونه. والعرضي: بخلافه، كالناطق، لا يمكن فهم الإنسان بدونه ويمكن فهمه بلا ضاحك.

الثاني: أن الذاتي لا يعلل، والعرضي يعلل، كالنطق ثبت للإنسان بلا علة، والضحك ثبت بالتعجب المعلول بإدراك الغرائب المسبوق بمطلق الإدراك.

الثالث: أن الذاتي لا تبقى الذات مع توهم رفعه، والعرضي بخلافه، كالثلاثة فإنه لا بقاء لها مع توهم الرفع.

* * *

مقاصد التصورات (القول الشارح)

س: ما هو المعرِّف؟

ج: هو الذي يلزم من تصوره تصور ذلك الشيء عند الحمل عليه بالكُنْهِ، أو بكنهه، أو بالوجه، أو بوجهه.

س: ما المراد بهذه الألفاظ الأربعة؟

ج: إذا أردت ذلك: فاعلم أن الصورة العلمية للشيء إما أن تكون صورة ذاتياته، أو صورة عرضياته، والأول حصولها في الذهن، لا يخلو: إما أن يكون على طريقة المرآة، أوْ لا، والثاني كذلك، والأول من الأول علم بالكنه، والثاني منه علم بكنهه، والأول من الثاني علم بالوجه، والثاني منه علم بوجهه.

س: إلى كم ينقسم المعرف؟

ج: ينقسم إلى ثلاثة: حد، ورسم، ولفظي. وكل من الحد والرسم: تام، وناقص.

س: ما تعريف الحد التام؟

ج: هو ما تركب من الجنس والفصل القريبين، ويشترط فيه تقدمه على الفصل، كتعريف الإنسان: بأنه حيوان ناطق، وكما تقول في صلاة الصبح: صلاة واجبة بعد طلوع الفجر.

س: لم يجب تقدم الجنس على الفصل؟

ج: لأن الجنس مقيد، والفصل قيد له، ويجب تقديم المقيد على القيد.

س: ما تعريف الحيوان؟

ج: هو الجسم النامي، الحساس، المتحرك بالإرادة.

س: ما تعريف الناطق؟

ج: هو المدرك للكليات، والجزئيات.

س: لم سمي ذلك بالحد التام؟

ج: أما كونه حدًا؛ فلأن الحد لغة: المنع، ولما كان المعرف مانعًا من دخول الغير فيه، سمي بالحد، وأما كونه تامًا: فلتمام الذاتيات فيه.

س: ما تعريف الحد الناقص؟

ج: هو ما تركب من الجنس البعيد والفصل القريب، كتعريف الإنسان بالجسم الناطق، وكما تقول في صلاة الظهر: عبادة واجبة بعد الزوال. فقولنا عبادة جنس بعيد وقس على ذلك.

س: لم سمي ناقصًا؟

ج: سمي بذلك لعدم ذكر جميع الذاتيات فيه.

س: ما تعريف الرسم التام؟

ج: هو الذي يتركب من الجنس القريب وخاصته اللازمة له، كتعريف الإنسان بالحيوان الضاحك، وكما إذا قلت في الظهر: صلاة تجب أن تكون متقدمة على العصر، فقولنا: تجب، جنس قريب، وما بعده خاصة لازمة.

س: ما تعريف الضحك؟

ج: هو انفعال النفس عند إدراك الأمور الغريبة.

س: لم سمي ذلك بالرسم التام؟

ج: أما كونه رسمًا فلأن الرسم لغة الأثر، والخاصة من آثار الحقيقة الدالة عليها، وأما كونه تامًا فلمشابهته الحد التام في وضع الجنس القريب أولاً، وتقييده بأمر مختص.

س: ما الرسم الناقص؟

ج: هو الذي يتركب من جنس بعيد وخاصة، أو من عرضيات تختص جملتها بحقيقة واحدة، كتعريف الإنسان بأنه ماشٍ على قدميه، عريض الأظفار، بادي البَشَرة، مستقيم القامة، ضاحك بالطبع. وكما إذا قلت في المثال المذكور: صلاة الظهر: عبادة تجب أن تكون مقدمة على العصر... إلخ، أو قلت: صلاة الظهر واجبة أن تكون مقدمة على العصر.

س: لم سمي ناقصًا؟

ج: لعدم ذكر جميع أجزاء الرسم التام فيه.

س: ما هو التعريف اللفظي؟

ج: هو تبديل لفظ بلفظ مرادف له أشهر عند السامع، كتعريف العقار بأنه خمر.

س: ما شرط التعريف؟

ج: شرطه أن يكون مطردًا، أي مانعًا من دخول الغير، فلا يجوز التعريف بالأعم عند المتأخرين؛ لأن الأعم لا تكون معرفته سببًا في

معرفة الأخص؛ إذ الأعم لا إشعار له بالخاص المعين.

وأن يكون منعكسًا، أي جامعًا لأفراد المعرَّف (بالفتح)، فلا يجوز التعريف بالأخص من المعرَّف، لأنه لو كان أخص لكان المعرَّف (بالفتح) أجلى منه؛ لأن معرفة الأعم أجلى من معرفة الأخص.

وأن يكون التعريف أجلى من المعرَّف، فلا يجوز التعريف بالأخص كتعريف النار بأنها جسم كالنفس، بل هي جسم لطيف شديد الحرارة محرق، ولا يجوز التعريف بالمساوي للمعرَّف في الخفاء.

وأن يكون خاليًا عن المجاز إلَّا عند وجود القرينة المعينة، فلا يعرف البليد بأنه: حمار ناهق، إلَّا إذا قيل مع ذلك يدخل الحمام مثلاً.

وأن يكون خاليًا عن اللفظ المشترك، إلَّا إذا أريد كل من معَانِيْه.

ويجوز دخول (أَوْ) التي للتقسيم فقط في الرسم، دون الحد فَاحْفَظ.

* * *

مبادىء التصديقات

س: ما تعريف القضية؟

ج: هي قول يصح أن يقال لقائله إنه صادق فيه أو كاذب.

س: إلى كم تنقسم القضية؟

ج: تقسم إلى قسمين: حملية، وشرطية.

س: ما تعريف الحملية؟

ج: هي ما انحل طرفاها إلى مفردين بالفعل، أو بالقوة، نحو: «أبو بكر صديق»، و «عمر فاروق»، وكقولك: «أبو بكر أفضل الصحابة»، و «عيسى بن مريم يقتل الدجال».

س: لم سميت حملية؟

ج: لأنها منسوبة للحمل لا للحمول، وإلاَّ لقيل محمولية، والحمل هو الحكم بثبوت شيء لشيء، أو سلبه عنه، وهو قدرٌ مشتركٌ.

س: ما هي أجزاء الحملية؟

ج: أجزاؤها ثلاثة:

الأول: يسمى موضوعًا، وهو الطرف الأول من طرفي القضية؛ لأنه وضع ليحكم عليه.

الثاني: يسمى محمولاً وهو الطرف الثاني.

الثالث: النسبة الواقعة بينهما، وتسمى نسبة حكمية، وهي مورد الإيجاب والسلب، واللفظ الدال عليها يسمى رابطة لارتباط المحمول بالموضوع.

س: ما تعريف الشرطية؟

ج: هي التي لا ينحل طرفاها إلى مفردين مع بقاء نوعية الحكم، وهي لا تستلزم الوقوع.

س: لم سميت شرطية؟

ج: لوجود أداة الشرط فيها.

س: كم أجزاء الشرطية؟

ج: اثنان: الأول: يسمى مقدمًا لتقدمه في الذكر.

الثاني: تاليًا لتلوه الأول.

س: إلى كم تنقسم الشرطية؟

ج: تنقسم إلى قسمين: متصلة ومنفصلة.

س: ما تعريف المتصلة؟

ج: هي التي يحكم فيها بصدق قضية أوْ لا صدقها على تقدير صدق قضية أخرى.

س: إلى كم تنقسم المتصلة؟

ج: تنقسم إلى لزومية واتفاقية.

س: ما تعريف اللزومية؟

ج: هي التي يحكم فيها بصدق التالي على تقدير صدق المقدم لعلاقة توجب ذلك، ككون المقدم علة للتالي، كما تقول: إن كان هذا الشيء متغيرًا فهو حادث، ونحو: إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، أو عكسه نحو: إن كان النهار موجودًا فالشمس طالعة، أو كون المقدم والتالي معلولي علة واحدة نحو: إن كان النهار موجودًا فالعالم مضيء، أو بينهما تضايف نحو: إن كان زيد أبًا لعمرو فعمرو ابنه.

س: ما الاتفاقية؟

ج: هي التي حكم فيها بصدق التالي على تقدير صدق المقدم لا لعلاقة توجب ذلك، بل بمجرد الاتفاق نحو: إن كان زيد ناطقًا فالحمار ناهق، وإن كان زيد مصليًا ففي هذا المسجد.

س: ما هي العلاقة؟

ج: هي أمر بسببه يستصحب المقدم التالي كالعلية، والتضايف.

س: ما تعريف الشرطية المنفصلة؟

ج: هي التي يحكم فيها بالتنافي بين جزئيها في الموجبة، أو بنفي التنافي في السالبة.

س: كم قسمًا للمنفصلة؟

ج: لها ثلاثة أقسام:

١ ــ حقيقية.

٢ ــ مانعة الجمع.

٣ ــ مانعة الخلو.

س: ما تعريف الحقيقة؟

ج: هي التي يحكم فيها بالتنافي بين جزئيها صدقًا، أي: تحققًا، وكذبًا، أي: ارتفاعًا، كقولنا: العدد إما زوج، أو فرد، وكحديث: «شاهداك أو يمينه»، وكما تقول: المصلي: إما متوضىء، أو متيمم، أو تقول: المتوضىء: إما غاسل للرجلين، أو ماسح على الخفين، وكقول النحاة: الكلمة: إما اسم، أو فعل، أو حرف.

س: ما تعريف مانعة الجمع؟

ج: هي التي حكم فيها بالتنافي بين جزئيها صدقًا فقط، كقولنا: هذا إما أن يكون حجرًا، أو شجرًا، وكما تقول: المصلي: إما راكع، أو ساجد، أو مُوْمِ[1]، فيجوز الرفع كصلاة الجنازة.

س: ما تعريف مانعة الخلو؟

ج: هي التي حكم فيها بالتنافي بين جزئيها كذبًا فقط، كقولنا: زيد إما أن يكون في البحر، وإما أن لا يغرق، وهذا النسك إما أن يكون حجًا، أو عمرة. وهو أظهر.

س: كم قسمًا للقضية الحملية باعتبار النسبة؟

ج: لها قسمان: موجبة: وهي: ما كان الحكم فيها بثبوت شيء لشيء، وسالبة وهي: ما كان الحكم فيها بنفي ذلك، مثال الموجبة: «كل أصحاب رسول الله ﷺ عَدْل»، ومثال السالبة: «لا شيء من الصحابة بفاسق».

---

(١) أي: بالركوع والسجود.

س: كم قسمًا للقضية باعتبار الرابطة؟

ج : لها قسمان: ثلاثية إن ذكرت الرابطة كزيد هو قائم، وثنائية: إن لم تذكر كزيد قائم.

س: كم قسمًا لها باعتبار الموضوع؟

ج : تنقسم إلى أربعة أقسام: مخصوصة، ومسوَّرة، ومهملة، وطبعية.

س: ما تعريف المخصوصة؟

ج : هي ما كان موضوعها شخصًا معينًا، وتسمى أيضًا الشخصية، كقولنا زيد كاتب، وزيد ليس بكاتب، وكقولك: علي رضي الله تعالى عنه بايع أبا بكر، وعلي ضرب الروافض على التفضيل، وجرير البجلي سيد.

س: ما تعريف المسورة؟

ج : هي ما بيِّن فيها كمية الأفراد، أي مقدارها: كلاً، أو بعضًا، ولم يكن موضوعها شخصًا معينًا كقولنا: «كل نبي معصوم».

س: ما السور؟

ج : هو ما دل على الإحاطة بجميع الأفراد، أو ببعضها، ككل، وبعض، وما دل على الإحاطة بجميع الأوضاع، أي: الأحوال الممكنة أو ببعضها في الشرطية ككلما.

س: لم سمي سورًا؟

ج : تشبيهًا له بسور البلد في دلالته على الإحاطة والشمول.

س: كم قسمًا للقضية المسورة؟

ج : أربعة: موجَبة كلية، سالبة كلية، موجبة جزئية، سالبة جزئية.

س: ما سور الموجبة الكلية؟

ج : سورها (كل)، وما أشبهها: كجميع، وعامة، نحو: (كل إنسان ناطق).

س: ما سور الموجبة الجزئية؟

ج : سورها بعض ونحوه، كواحد، نحو: (بعض الحيوان ناطق).

س: ما سور السالبة الكلية؟

ج : سورها لا شيء ونحوه: كلا واحد، نحو لا شيء من الإنسان بحجر.

س: ما سور السالبة الجزئية؟

ج : سورها ليس بعض، ونحوه: كبعض ليس، نحو بعض الإنسان ليس بحجر.

س: ما تعريف المهملة؟

ج : هي التي لم يبين فيها كمية الأفراد، لا كلًّا، ولا بعضًا، لكنها تصلح لأن تصدق كلية أو جزئية.

س: ما تعريف الطبعية؟

ج : هي التي لم يبين فيها كمية الأفراد، ولا تصلح لأن تصدق كلية، أو جزئية، كقولنا: الإنسان نوع. وهي غير معتبرة عند القوم.

س: هل هذا التقسيمَ مختص بالحمليات؟

ج: ليس هو مختصًا بالحمليات، بل يكون في الشرطيات بتنزيل الأزمنة والأوضاع في الشرطية منزلة أفراد الموضوع في الحملية؛ وذلك: أن الحكم في الشرطية بالاتصال والانفصال إن كان في زمن معين فمخصوصة، نحو: إن جئتني الآن أكرمتك، وإلاَّ فإن بين فيها كمية الزمان جميعه أو بعضه فمحصورة مسورة، نحو: كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، ونحو: قد يكون إذا كان الشيء حيوانًا كان إنسانًا، وإلاَّ فمهملة نحو: إن كانت الشمس طالعة فالأرض مضيئة.

س: ما سور الموجبة الكلية المتصلة؟

ج: سورها: كلما، ومتى، ومهما، نحو: كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود.

س: ما سور الموجبة الجزئية المتصلة؟

ج: سورها قد يكون.

س: ما سور الموجبة الكلية المنفصلة؟

ج: سورها: (دائمًا)، كقولنا: دائمًا إما أن يكون الجسم أسود أو أبيض.

س: ما سور الموجبة الجزئية المنفصلة؟

ج: سورها: (قد يكون).

س: ما سور السالبة الكلية المتصلة؟

ج: سورها: (ليس كلما)، و (ليس مهما)، و (ليس متى).

س: ما سور السالبة الجزئية؟

ج : سورها: (قد لا يكون).

س: ما سور السالبة الكلية المنفصلة؟

ج : سورها: (ليس دائمًا).

س: ما سور السالبة الجزئية المنفصلة؟

ج : سورها: (قد لا يكون).

* * *

من أحكام القضايا
التناقض

س: ما تعريف التناقض؟

ج: هو اختلاف القضيتين بالإيجاب والسلب، بحيث يقتضي لذاته أن تكون إحداهما صادقة، والأخرى كاذبة.

س: ما محترزات قيوده؟

ج: قوله: اختلاف القضيتين خرج به اختلاف مفردين، نحو: زيد لا زيد، واختلاف مفرد وقضية، نحو: زيد، وقام عمرو.

وقوله: (بالإيجاب والسلب): خرج به الاختلاف بالاتصال والانفصال، وبالكلية والجزئية، وبغير ذلك.

وقوله: (بحيث يقتضي): أي الاختلاف، خرج الاختلاف بالإيجاب والسلب لا بهذه الحقيقة، نحو زيد ساكن، زيد ليس بمتحرك؛ لأنهما صادقتان.

وقوله: (لذاته): خرج الاختلاف بالحيثية المذكورة لا لذاته، أي: ذات الاختلاف، نحو: زيد إنسان، زيد ليس بناطق، فالاختلاف بينهما لا يقتضي أن تكون إحدهما صادقة، والأخرى كاذبة لذاته، بل بواسطة أن الأولى في قوة: زيد ناطق، والثاني في قوة: زيد ليس بإنسان.

س: متى يتحقق التناقض في القضيتين؟

ج: أما في المخصوصتين فلا يتحقق التناقض بينهما إلَّا بعد اتحادهما في الوحدات الثمانية وهي:

الموضوع، والمحمول، والزمان، والمكان، والإضافة، والقوة، والفعل، (والكل، والجزء)، والشرط.

وأما في المحصورتين فلا يتحقق التناقض فيهما إلَّا بعد اختلافهما في الكمية، أي الكلية والجزئية.

س: ما نقيض الموجبة الكلية؟

ج: نقيضها السالبة الجزئية، نحو: كل إنسان حيوان، نقيضه: ليس بعض الإنسان بحيوان.

س: ما نقيض الموجبة الجزئية؟

ج: نقيضها السالبة الكلية، نحو: بعض الحيوان إنسان، نقيضه: لا شيء من الحيوان إنسان.

س: ما نقيض السالبة الكلية؟

ج: نقيضها موجبة جزئية، نحو: لا شيء من الإنسان بحجر، نقيضه: بعض الإنسان حجر.

س: ما نقيض السالبة الجزئية؟

ج: نقيضها موجبة كلية، نحو: ليس بعض الإنسان بفرس، نقيضه: «كل إنسان فرس».

* * *

من أحكام القضايا

العكس

س: ما تعريف العكس المستوي؟

ج: هو أن يصير الأول ثانيًا، والثاني أولاً مع بقاء الإيجاب والسلب، والصدق.

س: ما المراد ببقاء الصدق؟

ج: المراد به أنه لو كان الأصل صادقًا كان العكس صادقًا؛ وذلك لأن العكس لازم لكل قضية، فيلزم من صدق الملزوم الذي هو الأصل صدق اللازم الذي هو العكس، ولا يلزم من كذب الملزوم كذب اللازم.

س: ما عكس الموجبة الكلية؟

ج: عكسها الموجبة الجزئية، نحو: (كل إنسان حيوان) عكسها: (بعض الحيوان إنسان).

س: ما عكس الموجبة الجزئية؟

ج: عكسها موجبة جزئية كنفسها، نحو: (بعض الحيوان إنسان) عكسه: (بعض الإنسان حيوان)، والبعض الآخر مسكوت عنه.

س: ما عكس السالبة الكلية؟

ج: عكسها كنفسها، سالبة كلية، نحو: (لا شيء من الإنسان بحجر) عكسه: (لا شيء من الحجر بإنسان).

س: ما عكس السالبة الجزئية؟

ج: لا تنعكس عكسًا مطردًا، ومن غير المطرد تنعكس كنفسها، نحو: (بعض الإنسان ليس بحجر) و (بعض الحجر ليس بإنسان).

س: بأي شيء يستدل على صدق العكس؟

ج: لهم في الاستدلال على صدق العكس ثلاث طرق:

الأول: طريق الافتراض.

الثاني: طريق العكس.

الثالث: طريق الخلف.

س: ما طريق الافتراض؟

ج: هو أنّا نفرض ذات الموضوع شيئًا معينًا ونحمل عليه وصفي الموضوع والمحمول ينتج مفهوم العكس، مثلاً: إذا أردنا أن نستدل على صدق عكس: (كل إنسان حيوان)، وهو (بعض الحيوان إنسان) نفرض ذات الموضوع في العكس شيئًا معينًا كزيد ونحمل عليه الوصفين، فنركبهما هكذا: زيد حيوان، زيد إنسان، وهو من الشكل الثالث، يرد إلى الأول بعكس الصغرى هكذا: بعض الحيوان زيد، وزيد إنسان ينتج عين العكس وهو: بعض الحيوان إنسان.

س: ما طريق العكس؟

ج: هو أن تعكس نقيض العكس ليكون مخالفًا للأصل مثلاً: إذا عكسنا كل إنسان ناطق، يكون بعض الناطق إنسان، فيؤخذ نقيضه وهو لا شيء من الناطق بإنسان، نعكسه إلى: لا شيء من الإنسان بناطق. وهذا العكس مخالف الأصل.

س: ما طريق الخلف؟

ج: هو ضم نقيض العكس إلى الأصل ليُنتج المحال، ففي المقال المذكور: إذا ضم نقيض العكس وهو: (لا شيء من الناطق بإنسان) إلى الأصل وهو: (كل إنسان ناطق) ينتج: (لا شيء من الناطق بناطق)، وهو محال؛ لأن فيه سلب الشيء من نفسه.

وقد نظم بعضهم هذه الأدلة بقوله:

أدلة العكس ثلاث فاعلما
أن تفرض الموضوع شخصًا عُلِمَا[1]

وتحمل المحمول والعنوانا
عليه ينتجن له ما كانا

والخلف ضمك نقيض المدعي
للأصل ينتج المحال فاسمع

والعكس عكسك نقيض العكس
لما ينافي الأصل دون لبس

❊ ❊ ❊

---

(١) أي: عيناً.

مقاصد التصديقات

س: ما تعريف القياس؟

ج : هو قول مؤلف من مقدمات متى سلمت لزم عنها لذاتها قول آخر.

س: ما محترزات قيوده؟

ج : قوله: (قول مؤلف): يشمل جميع المركبات التامة وغيرها.

وقوله: (من مقدمات) خرج ما ليس كذلك كالمركبات الغير التامة، والقضية الواحدة المستلزمة لعكسها، أو عكس نقيضها.

وقوله: (يلزم): المراد به اللزوم بحسب نفس الأمر بالنظر إلى صورة القول المؤلف فيخرج به الاستقراء، والتمثيل، إذ لا يلزم منهما شيء.

وقوله: (لذاتها): خرج به ما يلزم منه قول آخر بواسطة مقدمة خارجية، كقياس المساواة نحو: (أ) مساوٍ لـ (ب)، و (ب) مساوٍ لـ (ج)، فإنه يلزم من ذلك أن (أ) مساوٍ لـ (ج)، لكن لا لذاته بل بواسطة مقدمة خارجية، وهي أن مساوي المساوي مساوٍ.

س: ما تعريف قياس المساواة؟

ج : هو ما يتركب من قضيتين: متعلق محمول الأولى هو موضوع الأخرى.

س: ما المراد بالقول الآخر؟

ج: المراد به النتيجة، وسمي أيضًا بالمطلوب؟

س: كم قسمًا للقياس بحسب السور؟

ج: قسمان: اقتراني، واستثنائي.

س: ما تعريف القياس الاقتراني؟

ج: هو الذي لم تكن عين النتيجة أو نقيضها مذكورة فيه بالفعل كقولنا: (كل إنسان حيوان)، و (كل حيوان جسم) ينتج (كل إنسان جسم).

س: لِمَ سمي اقترانيًا؟

ج: سمي بذلك لاقتران حدود المطلوب فيه بلا استثناء وهي الأصغر والأوسط والأكبر.

س: ما تعريف الاستثنائي؟

ج: هو الذي تكون عين النتيجة أو نقيضها مذكورة فيه كقولنا: إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، لكنَّ النهار موجود، فينتج الشمس طالعة.

س: ما هو الحد الأصغر؟

ج: هو موضوع النتيجة.

س: لم سمي بذلك؟

ج: لأنه في الغالب أقل أفرادًا من المحمول.

س: ما هو الحد الأكبر؟

ج: هو محمول النتيجة.

س: لِمَ سمي بذلك؟

ج: لأنه في الغالب أكثر أفرادًا.

س: ما هو الحد الأوسط؟

ج: هو المكرر بين المقدمة الصغرى، والمقدمة الكبرى.

س: لم سمي بذلك؟

ج: لتوسطه بين طرفي المطلوب.

س: ما هي المقدمة الصغرى؟

ج: هي المقدمة التي فيها الحد الأصغر.

س: ما هي المقدمة الكبرى؟

ج: هي المقدمة التي فيها الحد الأكبر مثال ذلك: ما لو قلت: (كل وضوء طهارة، وكل طهارة لا تحتاج إلى نية، فكل وضوء لا يحتاج إلى نية)، وهو النتيجة، وموضوعها (الوضوء)، ومحمولها (لا تحتاج إلى نية)، وهو الأكبر، والمقدمة الأولى التي فيها الأصغر فهي صغرى، والمقدمة الثانية وهي: التي فيها الأكبر فهي كبرى، والمكرر هو الحد الأوسط، وهيئة التأليف من الصغرى والكبرى تسمى شكلاً، والأشكال أربعة.

* * *

الأشـكـال الأربعـة

س: **ما هو الشكل الأول؟**

ج : هو ما كان الحد الأوسط فيه محمولاً في الصغرى، موضوعًا في الكبرى، نحو: (العالم متغير، وكل متغير حادث) ينتج: (العالم حادث).

س: **ما شرطه إنتاجه؟**

ج : شرطه إيجاب الصغرى مع كلية الكبرى فينتج المطالب الأربعة.

س: **ما هو الضرب؟**

ج : هو عبارة عن المقدمتين باعتبار كمهما وكيفما.

س: كم ضروب الشكل الأول؟

ج : ضروبه المنتجة بحسب شرطه المتقدم أربعة، وبالنظر إلى القسمة العقلية ستة عشر، حاصلة من ضرب المحصورات الأربع الكائنة في الصغرى في الأربع الكائنة في الكبرى، لكن تخرج منها أربعة هي المنتجة، وما بقي فهو عقيم، وهذه صورة الضروب مشيرًا إلى العقيم بالعين المهملة وبالميم إلى المنتج. وهذه صورتها:

[١]

مقدمة كبرى / مقدمة صغرى	موجبة كلية	موجبة جزئية	سالبة كلية	سالبة جزئية
موجبة كلية	م	ع	م	ع
موجبة جزئية	م	ع	م	ع
سالبة كلية	ع	ع	ع	ع
سالبة جزئية	ع	ع	ع	ع

س: ما هو الشكل الثاني؟

ج: هو ما كان الحد الأوسط فيه محمولاً في الصغرى والكبرى كقولنا: (كل إنسان حيوان) و (لا شيء من الشجر بحيوان)، ينتج: (لا شيء من الإنسان بشجر).

س: ما شرط إنتاج الشكل الثاني؟

ج: شرطه اختلاف المقدمتين بالإيجاب والسلب مع كلية الكبرى.

س: كم ضروبه؟

ج: ضروبه المنتجة أربعة والعقيمة اثنا عشر.. وهذه صورتها:

[٢]

مقدمة كبرى / مقدمة صغرى	موجبة كليـة	موجبة جزئية	سالبة كليـة	سالبة جزئية
موجبة كلية	ع	ع	م	ع
موجبة جزئية	ع	ع	م	ع
سالبة كلية	م	ع	ع	ع
سالبة جزئية	م	ع	ع	ع

س: ما هو الشكل الثالث؟

ج : هو ما كان الحد الأوسط فيه موضوعًا في الصغرى والكبرى نحو: (كل إنسان حيوان) و (كل إنسان ناطق)، ينتج: (بعض الحيوان ناطق).

س: ما شرط إنتاج الشكل الثالث؟

ج : شرطه إيجاب الصغرى مع كلية أحدى المقدمتين.

س: كم ضروبه؟

ج : ضروبه المنتجة ستة والعقيمة عشرة.. وهذه صورتها:

[٣]

مقدمة كبرى / مقدمة صغرى	موجبة كلية	موجبة جزئية	سالبة كلية	سالبة جزئية
موجبة كلية	م	م	م	م
موجبة جزئية	م	ع	م	ع
سالبة كلية	ع	ع	ع	ع
سالبة جزئية	ع	ع	ع	ع

س: **ما هو الشكل الرابع؟**

ج : هو ما كان الحد الأوسط فيه موضوعًا في الصغرى محمولاً في الكبرى نحو: (كل إنسان حيوان)، و (كل ناطق إنسان).

س: **ما شرط إنتاج الشكل الرابع؟**

ج : شرطه إيجاب المقدمتين مع كلية الصغرى أو اختلافهما بالإيجاب أو السلب مع كلية إحداهما.

س: **كم ضروبه؟**

ج : ضروبه المنتجة ثمانية، والعقيمة ثمانية أيضًا. . وهذه صورتها:

[٤]

مقدمة كبرى / مقدمة صغرى	موجبة كليـة	موجبة جزئية	سالبة كليـة	سالبة جزئية
موجبة كلية	م	م	م	م
موجبة جزئية	ع	ع	م	ع
سالبة كلية	م	م	ع	ع
سالبة جزئية	م	ع	ع	ع

س: ما الكامل في الإنتاج من هذه الأشكال؟

ج: الكامل والبين الإنتاج هو الأول، فلذا ترد الأشكال الثلاثة إليه.

س: بأي شيء يرد الثاني إلى الأول؟

ج: يرد بعكس المقدمة الكبرى مثاله: (كل إنسان حيوان، ولا شيء من الحجر بحيوان)، فعكس الكبرى لا شيء من الحيوان بحجر، وبضمها إلى الصغرى صار شكلاً أولاً.

س: بأي شيء يرد الشكل الثالث إلى الأول؟

ج: يرد إليه بعكس المقدمة الصغرى، مثال ذلك: (كل إنسان حيوان، وكل إنسان ناطق)، فعكس الصغرى: (بعض الحيوان إنسان). وبضمها إلى الكبرى صار أولاً.

س: بأي شيء يرد الشكل الرابع إلى الأول؟

ج: يرد بواحد من أمرين: إما بعكس المقدمين نحو: (كل إنسان حيوان، وكل ناطق إنسان)، وعكسهما هكذا: (بعض الحيوان إنسان، وبعض الإنسان ناطق)، وإما بعكس الترتيب بأن تجعل المقدمة الصغرى مكان الكبرى، والكبرى مكان الصغرى، فتقول في المثال المتقدم: (كل ناطق إنسان، وكل إنسان حيوان).

س: ما حكم القياس الاستثنائي من حيث الإنتاج؟

ج: إن كانت الشرطية الموضوعة فيه متصلة فاستثناء عين المقدم ينتج عين التالي، نحو: (إن كان هذا إنساناً فهو حيوان، لكنه إنسان)، فينتج أنه حيوان.

واستثناء نقيض التالي ينتج نقيض المقدم كما إذا قلنا في المثال المذكور: (لكنه ليس بحيوان) ينتج أنه ليس بإنسان، وإن كانت منفصلة فاستثناء عين أحد الجزئين نتج نقيض الآخر، كقولنا: (العدد إما زوج، أو فرد، لكنه زوج)، ينتج أنه ليس بفرد، أو (لكنه فرد)، ينتج أنه ليس بزوج، واستثناء نقيض أحدهما ينتج عين الآخر كقولنا في المثال المذكور: (لكنه ليس بزوج)، ينتج أنه فرد، أو (لكنه ليس بفرد)، ينتج أنه زوج.

س: إلى كم ينقسم القياس؟

ج: ينقسم إلى خمسة أقسام، وهي:

١ ـ البرهان، ٢ ـ الجدل، ٣ ـ الخَطابة، ٤ ـ الشعر، ٥ ـ المغالطة.

س: ما هو البرهان؟

ج: هو قياس مؤلف من مقدمات يقينية لإنتاج اليقين. ..

س: كم قسمًا للبرهان؟

ج: قسمان: لِمّي[1] بكسر اللام والميم المشددة.
وإنّي[2] بتشديد النون المكسورة.

س: ما تعريف اللمّي؟

ج: هو ما كان الحد الأوسط فيه علة لثبوت الأكبر للأصغر في الذهن، نحو: (زيد متعفن الأخلاط، وكل متعفن الأخلاط محموم، فزيد محموم)، وكما تقول في وجوب المهر على زيد: (إنه متزوج، وكل متزوج وجب عليه المهر، فزيد وجب عليه المهر).

س: لم سمي لميًّا؟

ج: لإفادته اللميةَ، أي العلة للحكم.

س: ما تعريف الإني؟

ج: هو ما كان الحد الأوسط فيه علة لثبوت الأكبر للأصغر في الذهن فقط نحو: (زيد محموم، وكل محموم متعفن الأخلاط، فزيد متعفن الأخلاط).

وبعبارة الاستدلال: إن كان بالعلة على وجود المعلول فلمّي، كالمثال السابق. فإن كان من المعلول على العلة فإنّي، كما تقول:

(١) اللمي معناه: «لِمَا».

(٢) والإني معناه: «لأنَّ».

تزوج زيد لأنه حكم عليه بالمهر، أي وكل من حكم عليه بالمهر فهو متزوج، فزيد متزوج، فالحكم بالمهر معلول علته التزوج.

س: لم سمي إنيًا؟

ج: لاقتصاره على إنيّة الحكم، أي ثبوته دون لميته.

س: كم أقسام اليقينيات التي يتألف منها البرهان؟

ج: ستة: ١ ــ أوليات، ٢ ــ مشاهدات، ٣ ــ مجربات، ٤ ــ حَدْسيات، ٥ ــ متواترات، ٦ ــ قضايا قياساتها معها.

س: ما هي الأوليات؟

ج: هي ما يحكم فيه العقل بمجرد تصور طرفيه، كقولنا: (الواحد نصف الاثنين).

س: ما هي المشاهدات؟

ج: هي ما لا يحكم فيه العقل بمجرد ذلك، بل يحتاج إلى المشاهدة بالحس كقولنا: (الشمس مشرقة)، و (النار محرقة)، و (إن لنا جوعًا وغضبًا).

س: ما هي المجربات؟

ج: هي ما يحتاج العقل في جزم الحكم فيه إلى تكرر المشاهدة مرة بعد أخرى، كقولنا: الأهليج مُسْهِلٌ للصفراء، وزيت الخروع مسهل.

س: ما هي الحدسيات؟

ج: هي ما يحكم فيها العقل بحَدْس مفيد للعلم، كقولنا: القمر مستفاد نوره من نور الشمس، لاختلاف تشكلاته النورانية.

س: ما هي المتواترات؟

ج: هي ما يحكم فيها العقل بواسطة السماع من جمع يؤمن تواطؤه على الكذب، كقولنا: (سيدنا محمد ﷺ جاء بالنبوة، وظهرت المعجزات على يديه).

س: ما قضايا قياساتها معها؟

ج: هي ما يحكم فيه العقل بواسطة لا تغيب عن الذهن عند تصور الطرفين، كقولنا: الأربعة زوج؛ بسبب وسط حاضر في الذهن وهو الانقسام بمتساويين.

س: ما الجدل؟

ج: هو قياس مؤلف من مقدمات مشهورة أو مسلمة كقولك: (الظلم قبيح، وكل قبيح يشين)؛ وقولك: (الإحسان خير، وكل خير يزين، فالإحسان يزين).

س: ما الخطابة؟

ج: هو ما تركب من مقدمات مقبولة مظنونة كالصادرة من شخص تعتقد صلاحه، أو التي يحكم بها العقل بواسطة الظن مع تجويز النقيض، نحو: (هذا لا يخالط الناس؛ وكل من لا يخالط الناس متكبر فهذا متكبر).

س: ما الشعر؟

ج: هو قياس مؤلف من مقدمات تنبسط منها النفس، أو تنقبض كما لو

قيل في الخمر: ياقوتة سيالة، والعسل مِرَّة[1] مهوعة.

س: **ما المغالطة؟**

ج: هي قياس مؤلف من مقدمات كاذبة شبيهة بالحق، وتسمى سفسطة، أو شبيهة بالمشهورة، وتسمى مشاغبة، كقولك مشيرًا إلى صورة فرس بالجدار: (هذا فرس، وكل فرس صاهل، فهذا صاهل).

س: **ما العمدة من هذه الأقسام؟**

ج: العمدة في ذلك هو البرهان؛ لتركبه من المقدمات اليقينية؛ ولكونه كافيًا في اكتساب العلوم التصديقية، جعلها المولى كافية في اكتساب القواعد المنطقية بجاه خير البرية عليه من ربه أفضل الصلاة وأزكى تحية.

❊ ❊ ❊

---

(١) مِرة: بكسر الميم ما في المرارة وهي هيئة لازمة للكبد.

فائدة

(النسب بين الكليين)

س: ما هي النسب بين الكليين؟

ج: هي التباين والتساوي والعموم والخصوص المطلق، والعموم والخصوص من وجه، والمعنى أن كل كليين لا بدَّ أن يكون بينهما أحد هذه النسب الأربع.

س: ما هو التباين؟

ج: هو أن لا يصدق شيء من الكليين على شيء مما يصدق عليه الكلي الآخر كالإنسان والفرس.

س: ما مرجع التباين؟

ج: مرجعه الى سالبتين كليتين كقولك: «لا شيء من الإنسان بفرس» و«لا شيء من الفرس بإنسان».

س: ما هو التساوي؟

ج: هو أن يصدق كل واحد من الكليين على كل ما يصدق عليه الكلي الآخر، كالإنسان والناطق.

س: ما مرجع التساوي؟

ج: مرجعه إلى موجبتين كليتين، نحو: «كل إنسان ناطق، وكل ناطق إنسان».

س: ما هو العموم والخصوص المطلق؟

ج: هو أن يصدق أحد الكليين على كل ما يصدق عليه الكلي الآخر من غير عكس كلي كالحيوان والإنسان.

س: ما مرجع العموم والخصوص المطلق؟

ج: مرجعه إلى موجبة كلية وسالبة جزئية كقولنا: «كل إنسان حيوان؛ وبعض الحيوان ليس بإنسان».

س: ما هو العموم والخصوص من وجه؟

ج: هو أن يصدق كل واحد منهما على بعض ما يصدق عليه الآخر فقط[1]، كالحيوان والأبيض.

س: ما مرجع العموم والخصوص من وجه؟

ج: مرجعه إلى سالبتين جزئيتين وموجبتين جزئيتين نحو: «بعض الحيوان ليس بأبيض وبعض الأبيض ليس بحيوان»، وبعض الأبيض حيوان، وبعض الحيوان أبيض.

* * *

(١) أي لا على الكل. اهـ.

يقول الدكتور صبغة الله غلام نبي بعد مقابلته لهذه النسخة مع المؤلف رحمه الله تعالى: «زمن تأليف هذا الكتاب»:

قال شيخنا ومولانا العلاَّمة حسن بن محمد المشاط حفظه الله ورعاه ومتعنا بحياته وبارك فيها ونفعنا بعلومه في الدارين آمين: جمعت هذه الرسالة المسماة: بـ«الفوائد البهية في الحدود المنطقية» سنة خمس وأربعين وثلاثمائة وألف من هجرة سيد البرية عليه أفضل الصلاة وأتم تسليم أيام تدريس العلم بمدرستنا الصولتية العامرة بالدين وخدمة أبناء المسلمين.

توفي رحمه الله تعالى صبيحة يوم الأربعاء السابع من شهر شوال عام ١٣٩٩».

* * *

انتهيت من نسخ هذا الكتاب صباح يوم الاثنين الموافق غرة ذي الحجة عام ١٣٩٦هـ من نسخة أخينا وزميلنا السيد قاسم بن محمد بن قاسم الأهدل نفعنا الله وإياه بعلوم السلف الصالح ورحمنا جميعاً، آمين، إنه سميع قريب مجيب.

صبغة الله بن غلام نبي

غرة ذي الحجة ١٣٩٦هـ

انتهيت من مقابلة هذا السفر على مولانا الشيخ حسن محمد المشاط حفظه الله ورعاه ومتعنا بحياته وعفا عنه، يوم الاثنين الموافق ٦ من المحرم الحرام من عام ١٣٩٧هـ، وذلك في داره العامرة بالنزهة.

صبغة الله بن غلام نبي